ذلك من انعطافات حادة في مستقبل القضية الفلسطينية وانعكاسات ذلك كله سلبا على اسرائيل اثار ردود فعل يائسة في اسرائيل عبر عنها وزير خارجيتها بجال الون في خطاب له امام الكنيست (اذاعة اسرائيل ٩/٩) قال فيه « في هذه الساعات بالضبط تجري اتصالات مع جميع عواصم دول العالم التي لنا معها علاقات دبلوماسية لنشرح لها مدى الخطورة الكامنة في مبادرة جامعة الدول العربية ، بواسطة دول عربية ، والتي تسعى لطرح بند فلسطين على جدول اعمال الجمعية العامة للامم المتحدة وذلك مع تأكيد السلبية والعدوان في الميثاق الفلسطيني، والضرر الذي سيلحق بالجو المطلوب في الوقت الذي توجهت اطراف النزاع الى طريق الجهود السياسية . وانا لا استطيع ان التزم امام اعضاء الكنيست بأن تثمر هذه الجهود . ولاسفي الشديد فان منظمة التحرير الفلسطينية حظيت في السنوات السبع الاخيرة باعتراف متزايد ايضا في عواصم كثيرة في العالم ومنها دول صديقة » .

ان الشهرين القادمين سيشهدان صراعا سياسيا عنيفا ، فاسرائيل تدرك خطورة تمرير قرار في الجمعية العمومية للامم المتحدة يتعلق بجذر القضية الفلسطينية ، فهي نفسها اكتسبت شرعيتها الدولية بقرار من الامم المتحدة . وقد عبرت الاذاعة الاسرائيلية عن هذا الادراك بتعليق (٩/٤) جاء فيه ان « مغزى هذا القرار سيكون منح مكانة لمنظمة التحرير الفلسطينية ويعترف بها كحركة تحرر وطني، وتعطى مكانة مراقب في الامم المتحدة، وبعدها تشترك في المناقشات ، والخطوة التالية ستكون تأليف حكومة واقامة دولة فلسطينية » .

الجبهة الاردنية

حفل الشهر الماضي بكثير من الحديث عن مسألة « فك الارتباط على الجبهة الاردنية » وقد ظهرت هذه المسألة وكأنها ملحة وعاجلة منذ صدر بيان الاسكندرية ، الاردني — المصري المشترك في ١٨ تموز الماضي ، والذي اتفق فيه الجانبان « على ضرورة التوصل الى اتفاق فك الارتباط على الجبهة الاردنية ، كخطوة اولى نحو الحل السلمي العادل » . وقد فسر ذلك البيان بانه ضوء اخضر فتح الطريق امام النظام الاردني ليخوض تجربة المفاوضات العلنية مع اسرائيل من أجل التوصل الى تسوية ما تتعلق بفلسطين الوسطى (الضفة الغربية) . وقد رجح ذلك التفسير انذاك من خلال واقعين : الاول الاستجابة الإسرائيلية السريعة لبيان الاسكندرية ، والتي تمثلت في القرار الذي اتخذته الحكومة الاسرائيلية في ٧/٢١ والذي نص على « ان الحكومة الاسرائيلية ستقوم بالخطوات اللازمة لتبدأ مع الاردن مفاوضات من اجل التوصل الى اتفاق سلام » ، والثاني المؤشرات التي كانت تدل على ان « فك الارتباط » رغبة اميركية ، جرى التعبير عنها باكثر من وسيلة ، غير ان تضمينها الاساسي كان في توجهات السياسة المصرية نحو دعم هذه المسألة ، مع الاخذ بعين الاعتبار ان كل الدلائل تشير الى ان بقع الالتقاء بين التوجهات المصرية والاخرى الاميركية ازاء الموقف من التسوية ، خاصة المتعلقة بالجبهة الاردنية ، آخذة في الاتساع .

لقد كشفت « الاهرام » (٨/١٢) جانبا من التصور الاميركي لفك الارتباط ، فقد كتبت أن كيسنجر كان قد عرض على رئيس وزراء الاردن تسوية جزئية مع اسرائيل تقوم على انسحاب من جزء من الضفة الغربية للاردن يتركز في قطاع اريحا وبعمق يتراوح بين ١٠ و ١٢ كيلو مترا . ويردف هذا التصور موافقة مصرية على « ان الاردن يمكنه ان يمثل الفلسطينيين في الضفة الشرقية وفي الضفة الغربية بصفة مؤقتة بشرط ان يكون ذلك سببا لاقناع اسرائيل بالانسحاب من هذه الضفة » كما ذكر ذلك اسماعيل فهمي ، وزير خارجية مصر ، في مقابلة تلفزيونية مع محطة أن. بي. سي. (٨/١٦) .

الى اي مدى وجدت هذه التوجهات استجابة لدى اسرائيل ؟ . تقضي الاجابة على هذا السؤال تمهيدا بتأكيد قضية اساسية هي انه على الرغم من انطباق المصلحتين الاميركية والاسرائيلية في المنطقة العربية فان هامشا من التعارض يبرز احيانا متعلقا بكيفية النظرة الى هذه المصلحة والوسائل الكفيلة بالحفاظ عليها . وبقدر ما يتعلق الامر بالموضوع المطروح هنا ، فان المصلحة